"الكلام على إذا " لعبدالباقي بن يوسف الزرقاني (١٠٢٠-١٠٩٩هـ) دراسة وتحقيق

د. منى بنت علي الفلاج
قسم اللغة العربية
كلية الآداب
جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

ملخص البحث:

حفظت لنا عناية الله نسخة من رسالة "الكلام على إذا " لعبدالباقي بن يوسف الزرقاني (ت ١٠٩٩هـ)، جمع فيها المؤلف شتات (إذا) المتناثرة في بطون الكتب . وقد سلك منهجا مجملا في الشرح والتوضيح، فأغفل اسم الرسالة والموضوع، ولا غرو في ذلك والمقام رسالة . وتحدث عن (إذا) في عشرة مواضع، فتناول اسمية (إذا)، والخلاف في تصرفها، وأي الأزمنة تدل عليه، والخلاف في شرطيتها، وعدم الجزم بها إلا في الشعر، واختصاصها بالجملة الفعلية، والخلاف في عامل النصب فيها، وبنائها، وفي الموضع الأخير تناول (إذا) الفجائية بين الاسمية والحرفية بإجمال شديد، مبينا سبب ذلك بأن ابن هشام الأنصاري قد بسط الحديث عنها في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، لكنه لم يستوف الكلام على المواضع العشرة، وهذه حكمة تأليف هذه رسالة .

المقدمة :

الحمد لله والصلاة على محمد ﷺ وصحبه أجمعين ، نحمده ، ونستعينه ، ونستهديه ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأصلي وأسلم على أشرف الخلق وسيد الأنبياء والمرسلين وبعد:

حفظت لنا عناية الله نسخة من (الكلام على إذا) لعبدالباقي بن يوسف الزرقاني (ت ١٠٩٩هـ) ، وهي لعالم فقيه ، ألّف في النحو ،ولا غرو في ذلك والصلة وثيقة بين أصول النحو،و أصول الفقه، فمعرفة الأحكام الفقهية مبناها على فهم القواعد النحوية ، ويظهر أثر النحو بجلاء في مسائل الفقه وبخاصة المتعلقة بمعاني الأدوات والحروف .

ومما دفعني للمضي في تحقيق هذه الرسالة :

- اشتهار المؤلّف في مضمار الفقهاء ، وتحقيق هذه الرسالة يُسهم في إبراز شخصيته النحوية من خلال رسالته الوحيدة التي تمثّل نحوه واختياراته .
- إبراز جهد المؤلّف حين جمع شتات ما تفرّق في كتب النحو المتخصصة عن (إذا)، لتكون مرجعًا ميسرًا يفيد منه الفقهاء و النحاة.
- الارتباط الوثيق بين علم النحو، وعلم الفقه من خلال كتابة هذه الرسالة من عالم فقيه.
- إثراء المكتبة العربية برسالة مختصرة شاملة أحكام (إذا).

وقد جعلت هذا البحث في مقدمة ، وقسمين رئيسين هما : الدراسة ومقدمات التحقيق ، والنص المحقق.

بنيت القسم الأول على تمهيد،وثلاثة مباحث.

التمهيد: بيّنت فيه بصورة موجزة العلاقة بين العلوم العربية ، والعلوم الشرعية .

المبحث الأول:تناولت فيه:اسم المؤلف،ونسبته،ومولده ونشأته،وشيوخه وتلاميذه،ومؤلفاته،ووفاته.

وذكرت معلومات يسيرة مما اجتمع لدي وأفصحت عنه كتب التراجم .

المبحث الثاني:تناولت فيه:(الكلام على إذا)،واشتمل على مايلي:

التعريف بالرسالة،ومنهج المؤلف،ومصادره،وشواهده،وموقفه من أصول الصناعة،

واختياراته.

المبحث الثالث : مقدّمات التحقيق ، واشتمل على مايلي:

- توثيق اسم الرسالة ، ونسبتها إلى مؤلّفها ، وزمن تأليفها .
- وصف نسخة المخطوط .
- بيان المنهج المتبع في التحقيق .

أما القسم الثاني فهو النص المحقق ، وقد حققته وفق منهج ارتضيته ، وهو يوافق ما عليه جلّة المحققين.

والله أسال أن أكون بهذا الجهد المتواضع قد أسهمت في إحياء كتاب من كتب التراث خدمة للغة القرآن الكريم ، وأن ينفع به ، فإن أصبتُ فمن الله وتوفيقه ، وإن أخطأتُ فحسبي أنني اجتهدت، وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم .

* * *

القسم الأول : الدراسة :

التمهيد : الصلة بين النحو والفقه :

ترتبط علوم العربية بعلوم الشريعة في نشأتها وغاياتها ، وهناك صلة وثيقة بين أصول الفقه وأصول النحو، وقد ربط الأنباري بين هذين العلمين، فقال :"أصول النحو أدلة النحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله ، كما أنّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله ". [1]

ومما يُبِين عن هذه الصلة بين علمي النحو والفقه وأصولهما،توارد العلماء على كلّ واحد منهما في التصنيف،فالزجاجي (ت ٣٤٠هـ) اشتهر في علم النحو ، إلا أنّ له مؤلفًا صغيرًا في الفقه أسماه (الادكار بالمسائل الفقهية)، وكذلك ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) إذ ألّف في الأصول كتابه (منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل)، و البطليوسي(ت٥٢١هـ) ألّف في الأصول كتاب (الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم) .

وثمّت علماء اشتهروا في الفقه وأصوله،وكانت لهم مشاركات في النحو،كالسهيلي(ت٥٨١هـ)في كتابه(نتائج الفكر في النحو)،و الإسنوي(ت٧٧٢هـ) إذ صنّف كتابه (الكوكب الدري فيما يتخرّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية) .

فدراسة النحو ومراعاة أصوله وسيلة ممهدة للوصول إلى غاية شرعية ، وهي التبصّر بفقه الشريعة ، وما لم يكن الفقيه ذا باع في النحو لم يتم له فقه ولم يستقم له علم .

وقد أدرك الزرقاني هذه العلاقة ، فبنى عليها رسالته (الكلام على إذا)، حيث إن التوصل إلى أحكام المسائل الفقهية مترتب على بيان القواعد النحوية، وبخاصة ما يتعلق منها بالأداوت و الحروف.

المبحث الأول :التعريف بالمؤلف :

اسمه :

عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن شهاب الدين بن محمد بن علوان .

نسبته :

---

(١) ينظر : لمع الأدلة ٨٠ .

للمؤلّف نسبتان ، الزُّرقاني والمالكي ؛ أما الأولى فنسبة إلى المكان الذي عاش فيه ،وهو (زُرْقان) بمصر.

وأما الثانية ، فمنسوب بها إلى المذهب الفقهي الذي يتبعه ، وينتمي إليه، وصاحبه الإمام مالك بن أنس (رحمه الله).

مولده ونشأته وصفاته:

ولد بمصر سنة (١٠٢٠هـ) ، وبها نشأ ، وكان عالمًا جليلاً ، ومرجعًا للمالكية ، وفقيهًا متبحرًا، لطيف العبارة ، رقيق الطبع، حسن الخلق ، جميل المحاورة، لطيف التأدية للكلام.[١]

شيوخه وتلاميذه :

نّص المؤلّف في نهاية المخطوط على شيخ من شيوخه ، وهو ياسين الحمصي العُليمي ، فقال "هذا من فوائد شيخنا وأستاذنا العلّامة المحقّق المدقّق مولانا الشيخ ياسين ، أطال الله في عمره ، وبقّاه، وبلّغه ...". [٢]

وممن ذكر أنه شيخه : المحبّي ، والجبرتي.[٣]

ومن شيوخه أيضًا:النور الشبراملسي،والشمس البابلي ودرس عنه الحديث،واللقائي،والنور الأجهوري،وأبو الإكرم بن وفيّ ، وتلقّى الذكر منه سنة ١٠٤٥هـ وأجازه جل شيوخه.[٤]

تصدّر المؤلف للتدريس بالجامع الأزهر ، فأخذ عنه العلم ابنه محمد ، ومحمد الصفار القيراوني[٥].

مؤلفاته:

١- شرح على مختصر الخليل [٦]في الفقه المالكي .

فرغ من تأليفه سنة (١٠٩٠هـ)، مطبوع بمطبعة بولاق، سنة ١٣٠٣هـ . [٧]

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ٢/٢٨٧ ، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية ٣٠٤، وتاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار١/١١٦.

(٢)ينظر :[٢/ب] ، التحقيق ص ٤٥.

(٣)ينظر : خلاصة الأثر ٢/٢٨٧ ، و تاريخ عجائب الآثار١/١١٦.

(٤) ينظر : خلاصة الأثر ٢/٢٨٧ ، وشجرة النور الزكية ٣٠٤ ، وتاريخ عجائب الآثار ١/١١٦ .

(٥) ينظر : شجرة النور الزكية ٣٠٤ ، وتاريخ عجائب الآثار ١/١٢٢، ومعجم المطبوعات العربية ٩٦٦ .

(٦) خليل بن إسحاق الجندي المالكي، ت ٧٦٨هـ، ينظر: كشف الظنون ٥/١٦٢٨.

(٧) معجم المطبوعات العربية ٩٦٦.

واختُلف في اسم هذا الكتاب،فجاء اسمه عند البغدادي[1]:شرح مختصر الشيخ خليل في الفروع،وعند حاجي خليفة[2]:شرح مختصر الشيخ خليل في فروع المالكية،وعند الجبرتي[3]:شرح مختصر خليل، وعند المحبي[4]:شرح على مختصر خليل، وعند ابن مخلوف [5]:شرح على المختصر،وفي(التيمورية)[6]شرح الزرقاني على مختصر خليل،وفي (الأزهرية) [7]شرح الزرقاني على شرح الناصر اللقاني على خطبة مختصر الخليل.

٢- شرح الزرقاني على المقدمة العزيّة . فرغ من تأليفه سنة (١٠٨٢هـ). [8]

وجاء اسمه عند المحبي[9]: شرح على العزيّة ، وعند ابن مخلوف [10] : شرح العزيّة.

٣- رسالة في (الكلام على إذا)، وهو المخطوط الذي بين أيدينا[11]

٤- منسك وأجوبة على أسئلة رُفعت إليه[12].

وفاته :

كانت وفاته ضحى يوم الخميس ، الرابع و العشرين من شهر رمضان،سنة تسع وتسعين وألف،بمصر[13].

---

(١) هدية العارفين ٥/ ٤٩٦

(٢) كشف الظنون ٥/ ١٦٢٨

(٣) تاريخ عجائب الآثار١/ ١١٦.

(٤) خلاصة الأثر٢/ ٢٨٧

(٥) شجرة النور الزكية ٣٠٤

(٦) فهرس التيمورية ٣/ ١٢٠

(٧) فهرس الأزهرية ٢/ ٣٥٨

(٨) ينظر: معجم المطبوعات العربية ٩٦٦ ، وفهرس التيمورية ٣/ ١٢٠

(٩) خلاصة الأثر ٢/ ٢٨٧

(١٠) شجرة النور الزكية ٣٠٤

(١١)المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

(١٢)المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

(١٣) ينظر : شجرة النور ٣٠٤ ، وتاريخ عجائب الآثار١/ ١١٦، وخلاصة الأثر ٢/ ٢٨٧.

المبحث الثاني : التعريف بالرسالة :

حدّد المؤلّف موضوع الرسالة وقصدَه في أداة من أدوات النحو، وهي (إذا)، ونبّه المؤلّف إلى موضوعه في بداية حديثه بقوله : (الكلام على إذا في مواضع).

واشتملت الرسالة على مادة علمية دقيقة،تناول في عشرة مواضع:اسمية (إذا) والأدلة على ذلك،و الخلاف في تصرفها،وأيّ الأزمنة تدل عليه،و الخلاف في شرطيتها، وعدم الجزم بها إلا في الشعر، واختصاصها بالجملة الفعلية، و الخلاف في عامل النصب فيها، و بناءها، و مجيئها للمفاجأة، وعرض الموضع الأخير بإجمال شديد، مبينًا سبب الإجمال بأنّ ابن هشام الأنصاري بسط الحديث عنه في كتابه المغني .

وعلى الرغم من أنّ المؤلّف قد سلك منهجًا مختصرًا في الشرح و التوضيح إلا أنه استوفى حالات (إذا) المبسوطة في كتب النحو المتخصّصة .

وفي نهاية الرسالة أبان المؤلّف عن الغرض من كتابة هذه الرسالة بقوله:"وقيل إنها حرف،انظر المغني، فقد بسط الكلام على(إذا) الفجائية، وعلى بعض وجوه الظرفية المتقّدم، لكنه لم يستوف الكلام على الوجوه العشرة، فهذا حكمة كتابتنا هذه الرسالة، وعدم إطالة الكلام بما هو مقرر في المغني".[1]

منهج المؤلف:

استهلّ المؤلّف رسالته بخطبة قصيرة مقتضبة، لم يذكر فيها اسم الرسالة، ولا موضوعها، ولا المصادر التي اعتمد عليها، ولا غرو في ذلك و المقام ـ كما تقدّم ـ رسالة، فشرع مباشرة في الحديث عن (إذا) ، وفي الموضع الأخير تحدّث بإجمال شديد عن (إذا) الفجائية، محيلاً القارئ إلى كتاب ابن هشام (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، مبيناً سبب إجماله في الحديث عن (إذا) الفجائية بقوله: "انظر المغني فقد بسط الكلام على (إذا) وعلى بعض وجوه الظرفية ".[2]

وتباين أسلوب المؤلّف في عرضه المواضع بين الإيجاز و الإطناب، فتراه يُسهب في موضع ما، فيفيض فيه الحديث، كما فعل عند حديثه عن العامل في (إذا)، يقول : "أنّ عاملها عند الأكثرين جوابها، وإنما لزم تقديمها؛لمعنى الشرط،وإنما امتنع عليهم

(١) ينظر : [٢/ب]، التحقيق ص ٤٥ .

(٢) ينظر: [٢/ب]، التحقيق ص ٤٥ .

أنْ يعملوا فيـها تاليها،لأنهم قدروها كـ (إذا) و (حيث) مضافة إلى الجملة التالية لها، وزعم بعضهم أنّ العامل تاليها .." [1]

وتارة يوجز في الموضع، حتى يكتنفه الغموض، كما في حديثه عن تصّرف (إذا)، حيث أعرب آيات تتصل بما استشهد به من آيات دون أنْ يذكر هذه الآيات،أو يشير إليها ،فأوقع القارئ في حيرة، يقول: "﴿إِذَا وَقَعَتِ الوَاقِعَةُ﴾الآية، بنصب خافضة رافعة، زعم أبو الفتح أنّ (إذا) الأولى مبتدأ،والثانية خبر، والمنصوبين حالان، وكذا جملة (ليس) ومعمولاتها..." .[2]

وفي النهاية ذكر المؤلّف خاتمة أبان فيها الهدف و الحكمة من تأليف هذه الرسالة، وهو أنّ ابن هشام الأنصاري لم يستوف الكلام على الوجوه العشرة لـ (إذا) في كتابه (المغني).

مصادره:

ليس من اليسير الإلمام بالمصادر المتعددة التي استفاد منها الزُّرقاني؛ إذ إنه من نحاة القرن الحادي عشر، وهذا يعني أنه أُتيح له الاطّلاع على قدر كبير من المعارف العربية التي خلّفها الأسلاف، فجاءت رسالته زاخرة بآراء العلماء.

ولنا في الكشف عن مصادره تتبّع النقول و الإحالات، ويمكن تقسيم مصادره قسمين:

مصادر رئيسة، وتتمثّل في الكتب التي نقل منها المؤلف.

مصادر غير رئيسة، وتتمثل في العلماء الذين نقل عنهم.

أ- مصادره الرئيسة مرتبة حسب النقول:

أولاً: كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام:

يعدّ هذا الكتاب الدّعامة الأساسية التي ارتكز عليها المؤلِّف في رسالته، فقد تأثّر به المؤلِّف أيّما تأثر، وتفاوتت طريقته في الإفادة منه، فتارة ينقل منه ويشير إليه، كقوله:" ويلزم الدماميني أنهم يجعلون (إذا) تارة مضافة، و تارة غير مضافة كما لا

(١) ينظر: [١/ب]، التحقيق ص ٤٠.

(٢) ينظر: [١/أ]، التحقيق ص ٣٥.

يخفى، لكن قال في المغني إنّ ذلك الاتّساع بابه الشعر .. ".[1]

وتارة يحيل إليه ، طلبًا للاختصار و الإيجاز، كقوله: " و بالجر كالواقعة بعد (غد) في البيت،ولك أن تقدّرها ظرفًا لـ (لهف)، وردّ الجمهور ما تقدم، فانظر المغني ".[2]

وتارة ينقل منه دون الإشارة إليه، كقوله: "زعم أبو الفتح أنّ (إذا) الأولى مبتدأ، والثانية خبر، والمنصوبين حالان، وكذا جملة (ليس) ومعمولاتها، والمعنى: إذا وقعت وقوع الواقعة، خافضة لقوم، رافعة لآخرين، وهو وقت رجّ الأرض ".[3]

جاء في مغني اللبيب ١/ ٩٤:

"وزعم أبو الفتح في (إذا وقعت الواقعة) الآية فيمن نصب (خافضة رافعة) أنّ إذا الأولى مبتدأ، والثانية خبر، والمنصوبين حالان، وكذا جملة (ليس) ومعموليها، والمعنى: وقعت وقوع الواقعة خافضة لقوم ، رافعة لآخرين، وهو وقت رجّ الأرض ".

ثانياً: حواشي ابن هشام في شرح التسهيل:

ونقل عنه في موضع واحد فقط مصرحًا به.[4]

ب- العلماء:

تباينت طريقة المؤلّف في الإفادة من العلماء،فتارة يذكر العلَم دون ذكر كتابه،فنقل رأيًا لكلّ من الأخفش،وابن جني،وابن مالك،والدماميني،والنيلي.[5] وتارة يذكر اسم العلَم وكتابه،مثل ابن هشام وكتابه المغني،والحواشي .[6]

وتارة يبهم النقل بكلمة (قيل) [7]،و(عند بعض السلف) [8]،و(عند الأكثرين) [9] و(زعم بعضهم). [10]

---

(١) ينظر: [٢/أ]، التحقيق ص ٤٢.
(٢) ينظر: [١/أ]، التحقيق ص ٣٦.
(٣) ينظر: [١/أ]، التحقيق ص ٣٥.
(٤) ينظر: [٢/أ]، التحقيق ص ٤٢.
(٥) ينظر: [١/ أ]، و[٢/أ]، و[٢/ ب]، التحقيق ص٣٤، ٣٥، ٤٢، ٤٣ .
(٦) ينظر: [١/ب]، التحقيق ص٣٥ .
(٧) ينظر: [١/ أ]، و[١/ب]، التحقيق ص٣٥، ٣٦، ٣٧ .
(٨) ينظر:[١/أ]، التحقيق ص٣٥.
(٩) ينظر:[١/ب]، التحقيق ص٤٠.
(١٠) ينظر: [١/ب]، التحقيق ص٤٠.

شواهده:

اعتمد الزرقاني في تثبيت القاعدة التي يسوقها على شواهد متنوعة،إلا أنّ شواهده شعرًا كانت أم نثرًا تعدّ قليلة،وقد تنوعت شواهده على النحو التالي:

القرآن الكريم:

بلغ مجموع الآيات القرآنية التي استشهد بها المؤلف تسع آيات، وكان المؤلّف يعمد إلى ذكر موضع الشاهد من الآية، فيكتفي بذكره، كما في قوله: "وزعم بعضهم أنّ العامل تاليها لا جوابها؛ لمجيئه مقرونًا بالفاء في نحو: ﴿فَسَبِّحْ﴾"[1]، وقوله: " الكلام على إذا في مواضع ... وقد ذُكر لذلك أدلة: دخول الجار عليها في نحو: ﴿حَتَّى إِذَا﴾".[2]

– صدّر الآيات القرآنية التي استشهد بها بكلمة (نحو)،مجردة من (قوله تعالى)،طلبًا للإيجاز،وأغفل في موضع واحد ذكر ما يدلّ على الاستشهاد،مما أدّى إلى التداخل بين الآيتين المستشهد بهما،كما في قوله: " الثالث:أنها للمستقبل،قيل: وقد تجيء للمضيّ، نحو:﴿ إِذَا رَأَوْا تِجَارَةً﴾ ﴿إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾".[3]

الحديث النبوي الشريف:

استشهد المؤلّف بحديث واحد صحيح ، عزاه إلى الرسول ﷺ، عند حديثه عن الخلاف في تصرف (إذا) الشرطية ، يقول: " وبالنصب على المفعولية، كحديث عائشة ... في قوله ﷺ لها : إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت عليّ غضبى".[4]

الشعر:

استشهد المؤلف ببيتين من الشعر،ورجز واحد،جاء الأول من البيتين ناقصًا صدره،وعجزه كاملاً،وهو:

.... يالَهْفَ نفسي على غدٍ إذا راح إخواني ولستُ برائحِ[5]

---

(١) ينظر: [٢/أ]، التحقيق ص ٤٠ .

(٢) ينظر: [١/أ]، التحقيق ص ٣٣ .

(٣) ينظر: [١/ب]، التحقيق ص ٣٦.

(٤) ينظر : [١/ أ]، التحقيق ص ٣٦ .

(٥) ينظر : [١/أ]، التحقيق ص ٣٣.

وذكر من البيت الثاني صدره فقط وهو :

إذا ابن أبي موسى بلالا بلَغْتِه ... ... [1]

والرجز ذكره تامًا،وهو : ونحنُ عن ذِكركَ ما استغنينا[2]

ونظراً لأنّ المؤلّف رسالة لم يتّبع الزُّرقاني المنهج المتبّع في ذكر الشواهد الشعرية من نسبة البيت إلى قائله، أو ذكر بحره،أو إكمال ناقصه،أو ضبط غريبه،أو ذكر مناسبته،أو إعراب بعض مفرداته بالحروف،و المقام يقتضي ذلك،كما في ذكره للشاهد:

إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغْتِه ... ...

حيث يحتمل المعنى نصب ورفع كلمة (ابن)[3].

موقفه من أصول الصناعة :

لم يبدِ المؤلّف مذهبه النحويّ ولم يُشر إليه،ولكننا إذا تفحصنا الأسلوب الذي اعتمده،رأينا أنه يعتمد على المنطق الجدلي الذي يختبر الأقوال و الأدلة،وكان عماده في هذا المنطق،السماع والقياس والإجماع،والمؤلف كغيره من العلماء احتذى هذه الأصول ، وأثرى بها مادته،وفيما يلي بيان عن مدى إفادة المؤلّف من كل أصل:

١- السماع :

اعتمد المؤلف من السماع ما توافرت فيه ثقة النقل،وفصاحة الأصل من قرآن كريم ،وحديث صحيح، وشعر معروف القائل،وظهور هذا الأصل في الكتاب يفوق الأصول الأخرى، وقد أتت الشواهد السماعية القرآنية في الدرجة الأولى،وتعلو على ما عداها،ولا غرو في ذلك فهي الشواهد التي لم يتحقق لمثلها ما تحقق لها من حسن الضبط وإتمام الحفظ،مصداقًا لقوله تعالى:﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ .[4]

وقد سبق الحديث عن هذه الشواهد عند الحديث عن (شواهده) [5]،مما يغني عن

---

(١) ينظر : [١/ب]، التحقيق ص ٣٩.

(٢) ينظر : [٢/ أ]، التحقيق ص ٤٠ .

(٦) ينظر : [١/ب]، التحقيق ص ٣٩ .

(٤) الحجر/٩ .

(٥) ينظر: ما سبق .

إعادته هنا.

٢- القياس:

يعتمد المؤلّف على الكثرة والاطراد،ويجعل القليل شاذًا لا يقاس عليه،وظهر هذا الأصل عند حديثه عن الجزم بـ (إذا)،واختياره بأنه لا يجزم بها ، وإذا ورد ما يخالف ذلك فإنه خاص بالشعر.(١)

وكذلك ارتضاؤه ردّ ابن هشام على الدماميني في أنّ التوسع خاص بالشعر،يقول:"ويلزم الدماميني أنهم يجعلون(إذا) تارة مضافة،وتارة غير مضافة كما لا يخفى،لكن قال في المغني:إنّ ذلك الاتساع بابه الشعر ...".(٢)

٣- الإجماع :

أعطى المؤلّف هذا الأصل قيمة ظاهرة في احتجاجه،فإذا بدا من أحد العلماء خروج على الإجماع رجّح المؤلّف الإجماع عليه.

ويظهر جليا التزامه بالإجماع بإغفاله الاسم،أو إظهاره في شكل اعتراضات أو تساؤلات،ومن ذلك قوله: "أنّ عاملها عند الأكثرين جوابها،...وإنما امتنع عليهم أن يعملوا فيها تاليها،لأنهم قدروها كـ (إذ)و (حيث)...وزعم بعضهم أنّ العامل تاليها،لا جوابها،...ولزم هؤلاء أن يدّعوا أنّ [لا إضافة] ....وأجاب الأولون بأنّ الظرف يُتسع فيه بالتقديم حيث لا يتقدم غيره ... وبه سقط قول الدماميني ...".(٣)

موقفه من العلة :

للعلّة أهمية عظمى،ومكانة عليا عند المؤلّف،وقلّما يذكر الحكم دون بيان عن علّته،ولاغرو في ذلك والمؤلّف فقيه،فهو دائم التكرار للفظ التعليل(لأنّ) ،ومنه قوله:

" وإنما كان الوجه الأول ضعيفًا،لأنّ الحق أنّ (حتى) حرف ابتداء لا حرف جر".(٤)

وقوله:"أنها لا تجزم ؛ لمخالفتها الشرط .... يقال آتيك إذا طلعت الشمس،لأنّ

---

(١) ينظر : [٢/ ب]، التحقيق ص٤٣ .

(٢) ينظر: [٢/أ]، التحقيق ص٤٢ .

(٣) ينظر: [٢/أ]، التحقيق ص ٤٢.

(٤) ينظر : [١/ أ]، التحقيق ص ٣٤.

طلوعها كائن لا محالة...).[1]

ومن مظاهر العلّة عند المؤلّف أنّ حكما واحدًا يعلّل بأكثر من علّة،مما يجعل الحكم أكثر ثباتا وأتمّ توطيدًا، ومن ذلك قوله :

" بقي هنا بحث،وهو أنه إذا لم تكن (إذا) مضافة فما المقتض [لبنائها]؟،لأنّ تضمن الشرط عارض ... وبناء إذا لازم،والافتقار للجملة يتقيد بتقدير كونها مضافا إليها،لأنّ الجمل لا تكون مطلوبة للاسم قبلها إلا وهي صلة أو تابع ...".[2]

اختياراته وترجيحاته :

على الرغم من أنّ المؤلَّف رسالة إلا أنّ شخصية الزّرقاني بدت واضحة وجليّة،فكان يصرّح باختياراته في الأعمّ الأغلب من المواضع،وكثيرًا ما يعلّل لهذه الاختيارات،ومن الأمثلة على ذلك :

- تحدّث في الموضع الأول عن اسمية(إذا)،فساق أربعة أدلة لذلك،ثم قال:" وهذان الوجهان قويان،والأولّان ضعيفان،وإنما كان الوجه الأول ضعيفًا،لأنّ الحق أنّ(حتى)حرف ابتداء لا حرف جر،وأما البيت فلإمكان كونها شرطًا حذف جوابه مدلولاً عليه بـ (اللهف) ".[3]
- اختياره عدم الجزم بـ (إذا)،وتعليله ذلك بقوله:" السادس :أنها لا تجزم ،لمخالفتها الشرط،ويتحقق وقوع مضمون تاليها ".[4]
- اختياره بناء(إذا)،تعليله ذلك بافتقارها إلى الجملة،يقول:"الخامس:أنها مبنية، إما لافتقارها إلى الجملة، أو لتضمنها معنى الشرط، وفيه أنّ التضمن عارض، وبناء (إذا) لازم ".[5]
- اختياره دخول(إذا) على الجملة الفعلية ؛ لأنّ فيها معنى الشرط ، يقول: " السابع : أنها لما فيها من معنى الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية ... بل على فعلية

(١) ينظر : [١/ب]، التحقيق ص ٣٨ .
(٢) ينظر : [٢/ أ]، التحقيق ص ٤٣.
(٣) ينظر: [١/أ]، التحقيق ص ٣٤.
(٤) ينظر: [١/ب]، التحقيق ص ٣٨ .
(٥) ينظر : [١/ب]، التحقيق ص٣٧ .

صُرّح [بفعلها]".[1]

المبحث الثالث : مقدّمات التحقيق

١- توثيق اسم الرسالة ونسبتها إلى مؤلّفها ، وزمن تأليفها :

المؤلَّف رسالة عن (إذا) وما يتعلّق بها من أحكام،ومما يؤكدّ صحة نسبة هذا المؤلَّف لعبد الباقي بن يوسف الزُّرقاني ما ورد في نهاية الرسالة من نسبتها إلى مؤلِّفها فقد جاء :

" وقال مؤلّفها العلامة الشيخ عبدالباقي بن يوسف الزُّرقاني هذا من فوائد شيخنا ...".[2]

كما نصّ ابن مخلوف والزركلي[3] على نسبتها إليه ضمن تصانيف أخرى ، وجاءت الرسالة منسوبة إليه أيضا في(دار الكتب المصرية)[4]. مما يدل دلالة قاطعة على صحة نسبة الرسالة إلى مؤلفها.

ولم يضع الزرقاني عنوانًا لرسالته ، وإنما بدأها بقوله : (الكلام على إذا في مواضع) ، ونصّ مَن ترجم له كابن مخلوف و الزركلي على أنّ له رسالة باسم (الكلام على إذا).[5]

كما وردت بهذا الاسم في (دار الكتب المصرية).[6]

زمن تأليفها:

ليس على النسخة،ولا فيها ما يدل على سنة تأليف هذه الرسالة ، وكُتب التراجم أيضًا تخلو من ذلك.

نسخة الرسالة المخطوطة ووصفها :

بين يديّ نسخة واحدة من رسالة (الكلام على إذا) ، وهي نسخة مخطوطة ضمن مجموعة مخطوطة بفهرس مكتبة المخطوطات بدار الكتب المصرية ، بروض الفرج ، تحت رقم (٣٤) مجاميع ، ورقم الميكروفيلم (٤٥٨٨) .

---

(١) ينظر : [١/ب] ، التحقيق ص ٣٩.

(٢) ينظر : [٢/ب] ، التحقيق ص ٤٥.

(٣) ينظر : شجرة النور الزكية٣٠٤،والأعلام ٢٧٢/٣.

(٤) فهرس دار الكتب المصرية ٧٣/٢ ، رقم (٣٤) مجاميع، رقم الميكروفيلم ٤٥٨٨.

(٥) شجرة النور الزكية٣٠٤،والأعلام ٢٧٢/٣.

(٦) فهرس دار الكتب المصرية ٧٣/٢.

تقع الرسالة في لوحين ، في كل لوح ورقتان متقابلتان، مسطرة كل ورقة واحد وعشرين سطراً، يحوي الواحد منها ما يقارب عشر كلمات.

كُتبت بخط واضح وغير مشكول ، ووُضع خط فوق الموضع الأول ، و الثاني ، والثالث وحتى العاشر.

وفي نهاية المخطوط كُتب اسم ناسخها علي أبي الليل بن سليمان بن سعد ، ولم يذكر تاريخ نسخها ولا مكانه .

المنهج المتبع في التحقيق:

١. إثبات النص محققاً كما أراده مؤلفه وفق القواعد الإملائية و النحوية.
٢. تخريج الشواهد القرآنية و الحديثية.
٣. نسبة الشواهد الشعرية إلى قائليها، بالرجوع إلى الدواوين المطبوعة، مع تكملة الناقص من الأبيات، وضبطها، و الإشارة إلى مصادرها.
٤. توثيق الآراء و الأقوال و النقول، بالرجوع إلى مصادرها الأصلية سواء أصرح المؤلف بالمصدر أم لا، أو بالرجوع إلى مظانها عند عدم العثور عليها، مرتبة ترتيباً تاريخياً.
٥. توثيق المسائل النحوية، و القضايا العلمية و التعليق عليها.
٦. تفصيل ما أجمله المؤلّف، و إيضاح ما أبهمه استئناساً بالمصادر و المراجع.
٧. ترجمة الأعلام الواردة في المتن، ترجمة موجزة.
٨. وضع علامات الترقيم في الأماكن المناسبة.
٩. تذييل الكتاب بفهرس المصادر و المراجع المعتمدة في الدراسة و التحقيق.

* * *

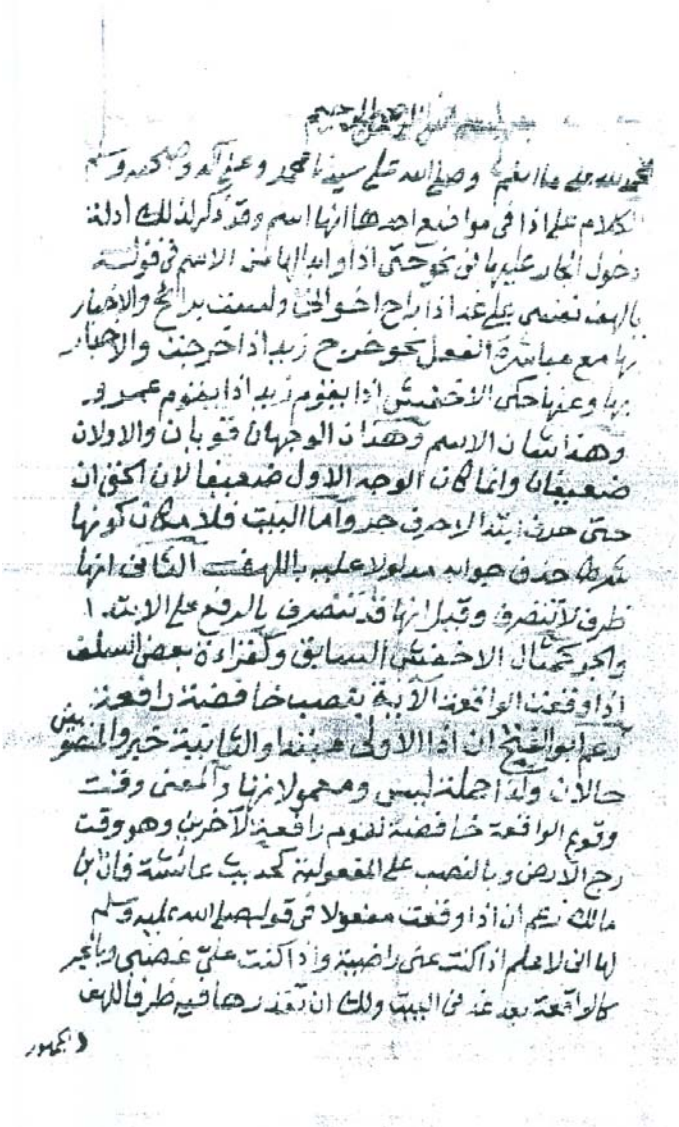

صورة الصفحة الأولى من المخطوط

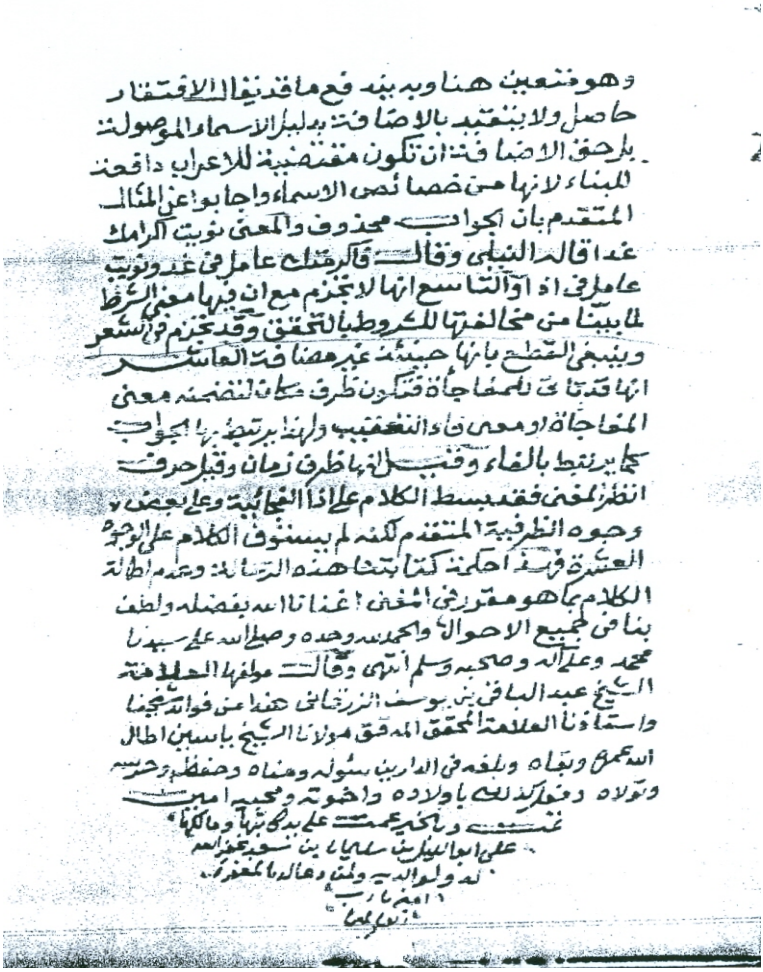

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

[١/أ] الحمد لله على ما أنعم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الكلام على (إذا) في مواضع:

أحدها: أنها اسم، وقد ذُكر لذلك أدلة:

- دخول الجار عليها في نحو: ﴿ حَتَّى إِذَا﴾ [١].
- وإبدالها من الاسم ، كما في قوله :

... يالهْفَ نفسي على غدٍ إذا راح إخواني ولستُ بِرَائح[٢]

---

(١) من الآيتين(٧١،٧٣) من سورة الزمر. ونصّهما: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا * حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾.

اختُلف في (حتى) الداخلة على (إذا) على رأيين:

أحدهما: أنها حرف ابتداء لا عمل له، و (إذا) في موضع نصب على ما استقر لها، وهو رأي الجمهور، وبه جزم أبو البقاء العكبري، والرضي، والخضري. (التبيان في إعراب القرآن ٣٣١/١، وشرح الكافية ١١٢/٢، وحاشية الخضري ١١/٢). وينظر: الجنى الداني ٣٧٢، والدر المصون ٥٧٩/٤، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١٧٢/٥، وهمع الهوامع ١٧٩/٣.

والثاني: أنها حرف جر، وما بعدها اسم مجرور بها.

ونُسب هذا الرأي للأخفش في:(المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٣٠٨/٢، وشرح التسهيل ٢١٠/٢، ومغني اللبيب ٩٤/١، وهمع الهوامع ١٧٩/٣، وحاشية الأمير على مغني اللبيب ٨٦/١).

ونسبه أبو حيان والسمين الحلبي إلى الزجاج ،وابن درستويه. (البحر المحيط ١٧١/٣، والدر المصون ٥٨٣/٣–٥٨٤) ووافق ابنُ مالك الأخفش، وعدّ دخول (حتى) على (إذا) مما انفردت به (إذا). شرح التسهيل ٢١٠/٢

وأجاز الرأيين الزمخشري و الزركشي .ينظر:البرهان في علوم القرآن ٤/٢٧٣،١٩٣،والكشاف ٣٢٥/٥ ،والمفصل ٢٨٩.

(٢) لم أقف على رواية عجز البيت كما ذكره المؤلّف.

وجاء البيت منسوبًا لأبي الطَّمَحان القينيّ، شاعر إسلامي، وقبله:

ألا علّلاني قبل صَدْح النّوائح وقبل ارتقاءِ النفسِ فوق الجوانح

و اختلف في رواية صدر البيت،فجاء في (شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري ٧٥٣/٢) برواية:(وقبل غدٍ). وفي (الحماسة البصرية للبصري ٢٨١/١) برواية:(وبعد غدٍ) .

وجاء البيت بلا نسبة في: (الأمالي الشجرية ٢٧٦/١، ٣٠٠، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٧٤/١) برواية:

وبعد غدٍ يالهف قلبي من غدٍ ... ...

وفي (شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٢٩/٢) بلا نسبة ،و برواية:

وقبل غدٍ يالهف قلبي من غدٍ ... ...

– وعزاه جماعة إلى هدبة بن خشرم ، وهو في شعره ٨٩ ، برواية:(وقبل غدٍ).

- والإخبار بها مع مباشرة الفعل ، نحو: خرج زيدٌ إذا خرجت[1].
- والإخبار بها وعنها، حكى الأخفش[2]: إذا يقوم زيدٌ إذا يقوم عمروٌ[3]، وهذا شأن الاسم.

وهذان الوجهان قويّان، والأولان ضعيفان، وإنما كان الوجه الأول ضعيفاً، لأنّ الحقّ أنّ (حتى) حرف ابتداء ، لا حرف جر[4]، وأما البيت[5] فلإمكان كونها شرطاً حذف جوابه مدلولاً عليه بـــ (اللهف)[6].

ينظر : شرح شواهد المغني ٢٧٥/١،وشرح أبيات المغني ٢٣١/٢،وحاشية الأمير على المغني ٨٦/١.
وجاءت روية العجز في كلّ ما سبق :

... ... إذا راح أصحابي ولست برائح

– أجاز شرّاح الحماسة أن تكون (إذا) في البيت بدلاً من (غدٍ) في موضع جرّ،أو أن تكون بدلاً من (غدٍ) ومنصوبة المحل نصب المفعول به.(شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٦٦/٣،و التبريزي ١٣٢/٣) ،وينظر: شرح شواهد المغني ٢٨٠/٢– ٢٨١، وشرح أبيات المغني ٢٢٩/٢.

– وأجاز البدليّة ابن مالك، والزركشي، والدماميني، والسيوطي. (شرح التسهيل ٢١٠/٢، والبرهان في علوم القرآن ١٩٣/٤، وتعليق الفرائد ١٦٢/٥، والهمع ١٧٨/٣).

– ويرى الجمهور ووافقهم ابن الشجري أنّ (إذا) في البيت ظرف لـ (لهف). (أمالي ابن الشجري ٣٠٠/١، ومغني اللبيب ٩٤/١– ٩٥).

– وردّ ابن جني رأي الجمهور بانقلاب المعنى إذا كانت (إذا) ظرفاً لـ (لهف). (ينظر:شرح أبيات المغني ٢٣٠/٢).
ونقل ابن الشجري عن الأخفش القول بزيادة (من) في البيت، على رواية (من غدٍ)، والتقدير: يالهف نفسي غداً، و (إذا) بدلاً من (غدٍ). ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٠٠/١ .

(١) مراد المؤلّف : من الدلائل على اسمية (إذا) جواز وقوعها خبرًا مع دخولها على الأفعال ،نحو : راحةُ المؤمن إذا دخل الجنة ، والقيامُ إذا طلعت الشمس . ينظر : شرح التسهيل ٢١٠/٢ ، وتعليق الفرائد ١٦٢/٥، والهمع ١٧٨/٣ .

(٢) أبو الحسن، سعيد بن مسعدة الأخفش ،المجاشعي، أخذ النحو عن سيبويه، من مؤلفاته: معاني القرآن، وكتاب الأوسط، توفي سنة ٢١٠هـ ، وقيل : ٢١٥،٢٢١هـ . ترجمته في:
مراتب النحويين ١١١، وطبقات النحويين واللغويين ٧٢، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ١٠٤.
– وذكر الرضي رأي الأخفش منسوبًا إلى بعضهم دون تحديد، وقال:»لم أعثر لهذا على شاهد من كلام العرب«، شرح الكافية ١١٢/٢.

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٢١٠/٢ ، والبرهان ١٩٤/٤ ، والهمع ١٧٨/٣ .
وسيرد تفصيل هذا الدليل في الموضع الثاني .

(٤) وافق المؤلّف الجمهور في القول بأنّ (حتى) حرف ابتداء . ينظر هـ (١)، ص ١٧.
و أثبت الجرّ كثير من العلماء. ينظر: حروف المعاني للزجاجي ٦٤، ومعاني الحروف للرمّاني ١١٩، والجنى الداني ٥٤٢، ومغني اللبيب ١٢٢/١، والبرهان ٢٧٢/٤.

(٥) يشير إلى ضعف الاستدلال على اسميتها بإبدالها من الاسم في البيت السابق:

... يا لَهْفَ نفسي على غدٍ إذا راح إخواني ولستُ برائح .

(٦) سيرد تفصيل ذلك في ذكر رد الجمهور في الأمر الثاني .

الثاني: أنها ظرف لا تتصرف، وقيل[1]:إنها قد تتصرف بالرفع على الابتداء والجرّ ، كمثال الأخفش السابق، وكقراءة بعض السلف[2]:﴿ **إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ** ﴾ [3] الآية،بنصب﴿ **خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ** ﴾ .

زعم أبو الفتح[4] أنّ (إذا) الأولى[5] مبتدأ، والثانية[6] خبر، والمنصوبين حالان[7]، وكذا جملة (ليس) ومعمولاتها [8]، والمعنى: وقْتَ وقوعِ الواقعةِ خافضةً لقومٍ، رافعةً لآخرين ، وهو وقت رجّ الأرض[9].

---

(١) قال بذلك ابن جني ، وابن مالك ، وأبو الفضل الرازي . ينظر : المحتسب في تبيين وجوه القراءات ٢/ ٣٠٧، وشرح التسهيل ٢ / ٢١٠ ، والجنى الداني ٣٧٢ ، والبحر ٨ / ٢٠٤ ، و همع الهوامع ٣ / ١٧٩ .

(٢) عزيت هذه القراءة لليزيدي، (معاني القرآن للزجاج ٥/ ١٠٧، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٠٧، ومختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ١٥٠، و إتحاف فضلاء البشر ٥١٤).

وزاد أبو حيان نسبتها : إلى زيد بن علي، والحسن، وعيسى، وأبي حيوة، وابن أبي عبلة، وابن مقسم، والزعفراني، (البحر المحيط ٨/ ٢٠٢).

(٣) الآية (١) من سورة الواقعة ، وتمام الآيات: ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ * خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ * إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًّا﴾ الواقعة/ ٢-٤.

(٤) عثمان بن جني الموصلي النحوي، ذو تصانيف كثيرة مشهورة منها: الخصائص، وشرح تصريف المازني، وشرح المقصور والممدود، ت ٣٩٢هـ.

ترجمته في: إشارة التعيين ٢٠٠، والبلغة ١٤١، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٢.

وقوله في : (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٢/ ٣٠٧) وينظر: الجنى ٣٧٢، ومغني اللبيب ١/ ٩٤، وتعليق الفرائد ٥/ ١٧٣.

(٥) في قوله تعالى: { إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ }.

(٦) في قوله تعالى: { إِذَا رُجَّتِ }.

(٧) وهما {خافضة} و {رافعة}.

(٨) في قوله تعالى:{ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ }.

(٩) قول المؤلّف:» أنّ {إذا} الأولى " حتى قوله: " رجّ الأرض ". بنصه في: مغنى اللبيب ١/ ٩٤.

- قال الكسائي في قراءة النصب : » لولا أنّ اليزيدي سبقني إليه لقرأت خافضةً رافعةً بالنصب «. مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ١٥٠، وينظر: البحر المحيط ٨/ ٢٠٤.
- وأجاز الفراء النصب على قبح، وذلك على إضمار (وقعتُ)، وقال: " لكنه حسُن في الواقعة، لأنّ النصب قبله آية يَحْسُن السكوت عليها، فحسُن الضمير في المستأنف ". معاني القرآن ٣/ ١٢١، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٣٢٢.
- كما أجاز النصب الزجاج، إما على الحال من الضمير في {كَاذِبَةٌ}، أو على الحال من الفعل المضمر، والمعنى: إذا وقعتْ تقع خافضةً رافعةً. (معاني القرآن ٥/ ١٠٧).
- وردّ النحاس قراءة النصب بعدة أمور،تنظر في :معاني القرآن ٤/ ٣٢٢-٣٢٣،ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٧١٠.

وبالنصب على المفعولية، كحديث عائشة ـ فإنّ ابن مالك[1] زعم أنّ (إذا) وقعت مفعولا ـ في قوله ﷺ لها: » إنّي لأعلم إذا كنتِ عنّي راضية، وإذا كنتِ عليّ غَضْبى «[2].

وبالجرّ، كالواقعة بعد (غد) في البيت[3]، ولك أن تقدّرها فيه ظرفًا لـ (لهف) [١/ب]، وردّ الجمهور ماتقدّم، فانظر المغني[4].

الثالث: أنها للمستقبل[5]، قيل وقد تجئ للمضيّ، نحو: ﴿ وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَـٰرَةً ﴾ [6]،﴿ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ ﴾ [7].

– وقراءة الجمهور بالرفع فيهما ،على أنهما خبر مبتدأ مقدّر، أي: هي خافضة وهي رافعة.

(١)محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي الجيّاني، إمام مشهور، صاحب الألفية في النحو،من مؤلفاته:التسهيل وشرحه،وشرح الكافية الشافية،ت ٦٧٢هـ.ترجمته في:إشارة التعيين ٣٢٠،وبغية الوعاة ١٣٠/١.

وقوله في:شرح التسهيل ٢١٠/٢–٢١١،وينظر الجنى ٣٧٣،ومغني اللبيب ٩٤/١،والبرهان ١٩٧/٤.

(٢) نص الحديث: » عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله ﷺ: إني لأعلمُ إذا كنتِ عني راضية، وإذا كنتِ عليّ غضبى، فقلتُ: من أين تعرف ذلك؟ فقال: أما إنْ كنتِ عني راضية فإنكِ تقولين : لا وربِّ محمد، وإذا كنتِ غَضْبى قلتِ: لا وربِّ إبراهيم، قالتْ: قلتُ أجل والله يا رسول الله ما أهجر إلا اسمك «. الحديث في صحيح مسلم في فضائل الصحابة ١٨٩٠/٤، وصحيح البخاري في كتاب النكاح ٣٢٥/٩.

(٣) وهو قول الشاعر : ... يا لهف نفسي على غدٍ إذا راح إخواني ولست برائح .

وهو في :الجنى ٣٧٣،وشرح التسهيل ٢١٠/٢،ومغني اللبيب ٩٤/١،والهمع ١٧٨/٣.

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٩٤/١ .

قال ابن هشام: والجمهور على أنّ (إذا) لا تخرج عن الظرفية، وأن (حتى) في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا﴾، حرف ابتداء لا عمل له، و (إذا) في قوله تعالى: ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الوَاقِعَةُ﴾،ظرف لجواب محذوف لفهم المعنى،وفي قوله تعالى:﴿حَتَّى إِذَا﴾بدل من الأولى، والتقدير بعد (إذا) الثانية: أي انقسمتم أقساماً،﴿ وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾. الواقعة / ٧.

أمّا (إذا) في البيت فظرف لـ (لهف)،وفي الحديث: (إذا) ظرف لمحذوف، وهو مفعول (أعلم) ،وتقديره: شأنك ونحوه.ينظر: (الهمع ١٧٩/٣، وحاشية الخضري ١١/٢).

(٥) الأصل في (إذا) أن تكون ظرفًا لما يستقبل من الزمان ،متضمنة معنى الشرط، تختصّ بالدخول على الجمل الفعلية، ينظر: الكتاب ٢٣٢/٤، وحروف المعاني للزجاجي ٦٣، والأزهية في علم الحروف ٢٠٢، وشرح المفصل ٩٦/٤، والجنى الداني ٣٦٧، ومغنى اللبيب ٩٢/١– ٩٣، وشرح التسهيل ٢١٠/٢، وتعليق الفرائد ١٦٣/٢.

(٦) الآية (١١) من سورة الجمعة، وتمامها: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾.

(٧) الآية (٩٢) من سورة التوبة، وتمامها: ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾.

الرابع: أنّ فيها معنى الشرط[1]، قيل: وقد تخلو منه، نحو: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾[2]، لأنها إنْ قُدِّرتْ شرطية حُذِف جوابها مدلولاً عليه بـ (أقسم) التي هي مقدّرة كالمنطوق بها[3] ،لَزِم تعليق القسم على شرطها[4]، وإذا امتنع ذلك تعيّن أنها ظرف مجرد متعلّق بمحذوف، لأنه حال، والتقدير: أقسم بالليل حاصلاً في وقت غشيانه، فإن قيل: فالحال مقيِّدة للفعل كتقييد الشرط، قلنا حال مقدرة، أي: مقدار غشيانه[5].

– تجيء (إذا) ظرفًا لما مضى من الزمان إذا كان عاملها فعلا ماضيًا ، وذهب بعض النحويين ومنهم ابن مالك أنها حينئذٍ تكون بمعنى (إذ) .

ينظر: شرح التسهيل ٢/٢١٢، وشرح المفصل ٤/٩٦، وشرح الكافية للرضي ٢/١٠٨، ومغني اللبيب ١/٩٥، والبرهان ٤/١٩٠، ١٩٧، والهمع ٣/١٧٩، وحاشية الخضري ٢/١١.

– وصحّح المغاربة ذلك بأنّ (إذا) لا تقع موقع (إذ) ولا العكس، وتأوّلوا جميع ما ورد من ذلك. (الجنى الداني ٣٧١)، ووافقهم السهيلي. ينظر: الروض الأنف ١/ ٢٨٦ – ٢٨٧ .

– وأجاز قطرب والأنباري وقوع (إذ) للماضي ، و (إذا) للمستقبل ، والعكس. ينظر: (الأضداد لقطرب ١٥١، والأضداد للأنباري ١١٨).

– ومنع أبو حيان وابن الصائغ والدماميني مجيء (إذا) للمضي. ينظر: تعليق الفرائد ٥/١٦٨– ١٦٩، وشرح أبيات المغني ٢/٢٣٤– ٢٣٥.

(١) تجيء (إذا) ظرفًا متضمنًا معنى الشرط غالبًا. ينظر: الكتاب ٤/٢٣٢، والمقتضب ٢/٥٥، وشرح التسهيل ٢/٢١٠، والأزهية في علم الحروف للهروي ٢٢، والمغني ١/٩٢–٩٣.

(٢) الآية (١)، من سورة الليل.

(٣) في قوله تعالى: [وَاللَّيْلِ].

(٤) قال ابن هشام في (المغني ١/١٠٠):

– لو كانت (إذا) شرطية كان ماقبلها جواباً في المعنى، كما في قولك: آتيك إذا أتيتني، ويكون التقدير: إذا يغشى الليل أقسمتُ، وهذا ممتنع لوجهين:

١) أنّ القسم الإنشائي لا يقبل التعليق، لأنّ الإنشاء إيقاع (أي ثابت)، والمعلّق يحتمل الوقوع وعدمه، ولا يمكن ادّعاء هذا في الآية، لأنّ جواب « الليل « ثابت دائماً.

٢) أنّ الجواب خبريّ، فلا يدل عليه الإنشاء، لتباين حقيقتهما.

ووافقه الزركشي والدماميني . ينظر: البرهان في علوم القرآن ٤/١٩٥، وتعليق الفرائد ٥/١٦٤.

(٥) جاء في (الهمع ٣/١٧٩):» وقال قوم: إنها وقعت للحال في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ لأنّ الليل مقارن للغشيان «.

– وقد وافق المؤلّف ابن هشام في القول بأن (إذا) إذا وقعت بعد واو القسم فإنها تخرج عن الشرطية ،وتكون ظرفاً متعلقًا بحال محذوف، والمسوّغ لذلك صحة مجيء الحال مقدرة. ينظر المغني ١/٩٥– ٩٦.

– واختلف العلماء في تقدير عامل (إذا) في الآية الكريمة وما شابهها على عدة آراء:

الخامس: أنها مبنية، إما لافتقارها إلى الجملة[1]، أو لتضمنها معنى الشرط[2]، وفيه أن التضمن عارض، وبناء (إذا) لازم[3].

السادس: أنها لا تَجْزِم[4]؛ لمخالفتها الشرط، ويتحققُ وقوعُ مضمون تاليها، يقال: آتيك إذا طلعت الشمس؛ لأنّ طلوعها كائن لا محالة، ولا يقال: إذا جاء زيدٌ، إلاَّ إنْ نُزّل منزلة ما هو قطعي الحصول[5].

– ذهب أبو البقاء العكبري إلى أنّ العامل هو فعل القسم المحذوف ،والتقدير: أُقسم بالليل وقت غشيانه، أو أُقسم بالنجم وقت هويّه في الآية: { وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى }. (التبيان في إعراب القرآن ١١٨٦/٢) وينظر: البرهان ١٩١/٤–١٩٢.

– وذهب بعض العلماء إلى أنّ العامل محذوف،وهو مضاف أُقيم المقسم به مقامه،أي:ومجيء الليل.ينظر: البرهان ١٩٢/٤، والبحر المحيط ٤٨٠/٨ .

– وذهب ابن الحاجب إلى أنّ العامل هو حال محذوفة، والتقدير: والليل حاصلاً في هذا الوقت. (الإيضاح في شرح المفصل ٥١٢/١). وينظر: البرهان ١٩١/٤–١٩٣.

وقال الزركشي: » والتحقيق وبه يرتفع الإشكال في هذه المسألة أنّ يُدّعى أن (إذا) كما تجرد عن الشرطية كذلك تجرد عن الظرفية ،فهي في هذه الآية الشريفة لمجرد الوقت من دون تعلّق بالشيء تعلّق الظرفية الصناعية، وهي مجرورة المحل هاهنا ،لكونها بدلاً عن الليل، كما جُرّت بحتى في قوله تعالى: { حتى إذا جاؤها }، والتقدير: أُقسم بالليل وقت غشيانه، أي: أُقسم بوقت غشيان الليل «. البرهان ١٩٣/٤– ١٩٤.

(١) قال بذلك ابن يعيش، وابن الحاجب، والرضي، والجامي. ينظر: شرح المفصل ٩٦/٤، والإيضاح ٥١٠/٢، وشرح الكافية للرضي ١٠٧/٢–١٠٨، وشرح الكافية للجامي ١٣٧/٢.

(٢) قال بذلك أيضًا ابن يعيش، وابن الحاجب. (شرح المفصل ٩٦/٤، والإيضاح في شرح المفصل ٥١٠/٢).

– وبُنيت (إذا) عند سيبويه لإبهامها في المستقبل، ووافقه ابن يعيش. ينظر: (الكتاب ٦٠/٣، وشرح المفصل ٩٦/٤).

(٣) سيذكر المؤلّف بحثًا مستقلا في بناء (إذا)، ولكن المؤلفّ من خلال كلامه هذا يُرجّح سبب بنائها بافتقارها إلى جملة الشرط المضافة إليها، لا لتضمنّها معنى الشرط كسائر أدوات الشرط الاسمية، وحُجّته في ترجيح ذلك أنّ الشرطية عارضة، أما الإضافة إلى الجملة بعدها فهي لازمة لذا لزم البناء.

(٤)لأنها مؤقتة، وحروف الجزاء مبهمة. (شرح المفصل ٩٧/٤).

و يُجزم بها في الشعر اضطرارًا ، وسيأتي تفصيل ذلك في الأمر التاسع.

(٥) تختص (إذا) بما يتعيّن وجوده ،نحو: آتيك إذا احمرّ البُسرُ، أو رُجّم، نحو: إذا قدم الحاجّ أكرمتك، بخلاف (إنْ) فإنها تكون للمُحتَمل والمشكوك فيه والمستحيل، كقوله تعالى: { قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ } ٨١/ الزخرف، أو: إنْ صعدت السماء فأنت حرّ، ولا تدخل على متيقن ولا راجح، ولكون (إذا) تدخل على المتيقن أو الراجح لم تجزم. ينظر: (شرح التسهيل ٢١١/٢، والجنى الداني ٣٦٧، وتعليق الفرائد ١٦٤/٥، والهمع ١٧٩/٣).

السابع: أنها لما فيها من معنى الشـرط لا تـدخل على الجملة الاسـمية ،كما في "إذْ" و " حيثُ " ،بل على فـعليّة صُـرّح [بفعلـها] [1]، نحـو : ﴿ إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴾ [2]، أو حذف مدلولا عليه بموافق ،نحو: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [3]، أو [مخالف] [4] في البناء للفاعل ، [كقول الشاعر][5]:

إذا ابنُ أبي موسى بلالا بلغْتِهِ[6] ... ...

---

(١) في المخطوط: بنقلها، وهو تصحيف، والصواب ما أُثبت.

(٢) الآية (١)، من سورة النصر.

(٣) الآية (١) من سورة الانشقاق.

– اختلف البصريون والكوفيون في الاسم الواقع بعد (إذا)، فذهب البصريون إلى أنّ (إذا) مثل (إن) الشرطية لا يقع بعدها إلا الفعل، فإذا أتى بعدها اسم فإنه فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور.

– وأجاز الكوفيون وقوع المبتدأ بعدها؛ لأنها ليست شرطًا في الحقيقة. ووافقهم الأخفش، وابن مالك. (شرح التسهيل ٢/٢١٣، والجنى الداني ٣٨٦، والبحر المحيط ٨/٤٤٦، و التصريح على التوضيح ٢/٤٠).

والخلاف في: مشكل إعراب القرآن ٢/٧٩٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦١٥، والبرهان في علوم القرآن ٤/١٩٦، وشرح المفصل ٤/٩٦–٩٧.

ونقل ابن مالك ومحمد الأمير عن الأخفش جواز الأمرين. ينظر: شرح التسهيل ٢/٢١٣، وحاشية الأمير على مغني اللبيب ١/٨٥.

– واختُلف في النقل عن سيبويه؛ فذكر المرادي وابن مالك أنه لا يُجيز إلا أنْ يليها الفعل ظاهرًا أو مقدرًا. ثم نقل المرداي عن السهيلي أنّ سيبويه يُجوّز الابتداء بعد (إذا) الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً. ينظر: الجنى ٣٦٨ ، وشرح التسهيل ٢/٢١٣.

وما ذهب إليه السهيلي صوابًا، جاء في (الكتاب ١/١٠٦– ١٠٧): » ومما يَقْبُح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبًا في القياس: إذا وحيث ... « إلى أن قال: » والرفع بعدهما جائز، لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول: اجلس حيث عبد الله جالس، واجلس إذا عبد الله جلس « وينظر: (النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ١/٢٤٠).

(٤) في المخطوط: أو مخالفاً، والصواب ما أثبت.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) البيت لذي الرمة ، وهو في ديوانه ٣٤٠، وعجزه:

... ... فقام بفأس بين وصليك جازرُ

وهو من شواهد سيبويه في (الكتاب ١/٨٢)، وفي معاني القرآن للفراء ١ / ٢٤٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٤٥ ، والكامل ١/ ١٦٩، ٣/١٢٢٩، والمقتضب ٢/٧٧، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/١٦٦، وشرح المفصل ٤/٩٦، والبرهان في علوم القرآن ٤/١٩٦، وخزانة الأدب ٣/٣٢.

وقد وافق المؤلّف ابنَ هشام الأنصاري في الجمع بين رواية رفع (ابن)، ونصب (بلال). مغني اللبيب ٢/٢٦٩.

وأنشد سيبويه البيت برفع (ابن) و (بلال)، وقال: » فالنصب عربيّ كثير والرفع أجود « الكتاب ١/٨٢.

الثامن: أنّ عاملها عند الأكثرين[1] جوابها، وإنما لزم تقديمها[2]، لمعنى الشرط، وإنما امتنع عليهم أن يُعملوا فيها تاليها[3]، لأنهم قدّروها كـ (إذ) و (حيث) مضافة إلى الجملة التالية لها[4].

وزعم بعضهم[5] [٢/أ] أنّ العامل تاليها ، لا جوابها، لمجيئه[6] مقروناً بالفاء في نحو: ﴿ فَسَبِّحْ ﴾ [7]، وبإذا الفجائية في نحو: ﴿ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ [8]، وكقولك: إذا جئتني

فالنصب على إضمار فعل يفسره المذكور، والرفع على الابتداء .

وأنشده المبرد، والأعلم، وابن الشجري، والزركشي بالنصب (ابنَ وبلالا) ،على أنه إذا وقع بعد (إذا) اسمًا منصوبًا فنصبه على إضمار فعل. (المقتضب ٧٧/٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢١٧/١، والأمالي الشجرية ٣٣/١– ٣٤، والبرهان ١٩٦/٤).

وخطّأ المبرد رفع (ابن) على الابتداء،وأجاز أن يكون رفعه على بناء (بُلغ) للمجهول،فيكون (ابنُ) نائب فاعل وردّ ابن ولاّد على انتقاد المبرد رأي سيبويه جواز الرفع بعد (إذا)، ينظر النقد وردّ ابن ولاّد عليه في : الانتصار لسيبويه على المبرد ٦٥.

ويرى البغدادي أنّ (بلالاً) ينبغي أنْ يكون مرفوعًا؛لأنه بدل من(ابن) ، أو عطف بيان له. ينظر : خزانة الأدب ٣٢/٣– ٣٣.

(١) نص على ذلك ابن الحاجب، والرضي، وابن هشام، والدماميني، والخضري.

ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٥١٢/٢، وشرح الكافية ٢١٠/٢، ومغني اللبيب ٩٦/١، وتحفة الغريب بهامش المنصف من الكلام على مغني اللبيب ٢٠٣/١، وحاشية الخضري ١١/٢.

ونسب المرادي رأي الأكثرين إلى الجمهور. (الجنى الداني ٣٦٩).

(٢) أي: (إذا) الشرطية.

(٣) أي : فعل الشرط.

(٤) والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، ينظر حاشية الخضري ١١/٢، و التصريح ٤٠/٢.

(٥) نص ابن هشام على أنّ هذا قول المحققين، وقال إنها حينئذٍ تكون بمنزلة (متى) و (حيثما) و (أيّان)، فهن غير مضافات إلى مابعدهن.

مغني اللبيب ٩٦/١، وينظر: الجنى ٣٦٩، وشرح الكافية ١١٠/٢، و التصريح ٤٠/٢، وتحفة الغريب في شرح مغني اللبيب ٢٠٣/١.

(٦) أي: لمجيء جواب الشرط.

يَعْرِضُ المؤلّف هنا للأمور الواردة على قول الأكثرين القائلين بأنّ ناصب (إذا) هو جوابها، ووجه الاستدلال عليهم: إنه إذا كان الجواب مقترنًا بالفاء أو (إذا) الفجائية فلا يصح عمله في (إذا) الشرطية؛ لأنّ ما بعد الفاء و (إذا) الفجائية لا يعمل فيما قبلهما، وبالتالي لا يصح أن يكون (الجواب) هو العامل في (إذا) . ينظر: الجنى الداني ٣٦٩، والبحر المحيط ٥٢٣/٨، ٣١٢/٦، والمغني ٩٧/١، وحاشية الشيخ يس ٤٠/٢.

(٧) من الآية (٣) من سورة الفتح ، وتمام الآيات : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ * وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا * فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾.

(٨) من الآية (٢٥) من سورة الروم، وتمامها:﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾.

اليوم أكرمتك غدًا، والفعل الواحد كالجسم الواحد لا يحل في الآن الواحد في زمانين ولا في مكانين[1].

ولزم هؤلاء[2] أن يدّعوا أن [لا إضافة][3] وأنْ يفرقوا بأنّ (إذا) ترتبط بكونها شرطًا كما في(أين) و(أنّى)، وأما (إذ) و (حيث) فلولا الإضافة ما حصل ارتباط[4]، وأجاب

---

(١) مراد المؤلف من قوله: » الفعل الواحد كالجسم الواحد ... « إلخ أنّ (إذا) بمعنى (وقت)، فلو كان العامل في المثال هو الجواب (أكرمتك)، وكانت (إذا) مضافة إلى جملة فعل الشرط (جئتك)، لفسد المعنى، إذ يصير المعنى: وقتُ مجيئك اليوم وقتُ إكرامي لكَ غدًا، أي: الوقتُ المفسّر بـ (إذا) يصير وقتًا واقعًا فيه المجيء و الإكرام، لأنه وقتٌ للمجيء باعتبار إضافته إليه، وهو نفسه وقتٌ للإكرام باعتبار عمله فيه، ولا يستقيم أن يكون (الوقت) المفسّر بـ (إذا) ظرفاً للمجيء والإكرام جميعاً، لأنه يؤدي إلى ما مُثّلَ به من كون الوقت الواحد – المعبّر عنه بالفعل الواحد – كالجسم الواحد لا يحلُّ في الآن الواحد في زمانين ولا في مكانين.

وهذا يرجّح كون العامل في (إذا) هو شرطها التالي لها، وهي غير مضافة إليه، فهي غير لازمة الإضافة ومختلفة عن (إذ) و (حيث)، لارتباطها بالشرطية ك (أين) (وأنىّ).

ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٥١٢/٢.

يقول ابن هشام: " أنه يلزمهم في نحو (إذا جئتني اليوم أكرمتك غدًا) أن يعمل (أكرمتك) في ظرفين متضادين [غدًا، ويوم] وذلك باطل عقلاً، إذ الحدث الواحد المعيّن لا يقع بتمامه في زمانين وقصدًا، إذ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم «. مغني اللبيب ٩٦/١.

وقد ذكر ابن هشام هذه الاعتراضات من جملة الأمور التي ترد على قول الأكثرين بلا نسبة . (مغني اللبيب ٩٧/١) وهذه الاعتراضات هي لأبي حيان في كتابة (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل)، وهو مخطوط طبع بعضه ، وقد ذكرها المرادي في (الجنى الداني ٣٦٩) ، وينظر : البحر المحيط ٣١٢/٦ ، ٥٢٣/٨ .

وردّ المرادي قول أبي حيان بأنّ مراد الجمهور أنّ العامل جوابها إنْ كان صالحًا للعمل ، فإن منع مانع فالعامل مقدر يدل عليه الجواب . الجنى ٣٦٨– ٣٦٩ .

ويرى أبو البقاء العكبري أنّ الفاء لا تمنع من عمل ما بعدها في (إذا) . (التبيان ١٦٢/١) .

ونقل المرادي عن الحوفي والزمخشري أنّ العامل في [إذا جاء] هو [فسبح] ، وهذا يدل على أن الفاء عندهما لا تمنع ، وقال المرادي : وفيه نظر . (الجنى ٣٧٠) .

وينظر : قول الزمخشري والحوفي في : الكشاف ٤٥٠/٦ ، والجنى ٣٧٠ ، والبحر ٥٢٣/٨ .

(٢) القائلون بأنّ ناصبها شرطها.

(٣) في الأصل المخطوط: أن الإضافة، خطأ، صوابه ما أثبت؛ لاستقامة المعنى معه، وينظر التصريح على التوضيح ٤٠/٢، وحاشية الخضري ١١/٢.

(٤) من قوله: » ولزم هؤلاء « حتى قوله: » ارتباط «، بنصّه عند الشيخ يس الحمصي . ينظر : التصريح على التوضيح ٤٠/٢، نقلاً عن ابن هشام في كتابه حواشي التسهيل.

الأولون[1] بأنّ الظرف الجائز التأخير يُتسَّع فيه بالتقديم حيث لا يتقدّم غيره، فما ظنك بالممتنع التأخير[2]،هكذا نقله ابن هشام في الحواشي[3]، ومن خطّه نقلتُ، و به سقط قول الدماميني:[4] إنّ قولهم إنّ العامل جوابها مقيّد بعدم المانع، كالفاء وإذا الفجائية، أما مع وجوده فالعامل تاليها. ووجه السقوط: أنّ جوابهم المتقدّم[5] يقتضي أن يقولوا في الموضع الذي وُجد فيه المانع[6]: إنّ العامل الجواب ويتعذروا بما علمتَ، ويلزم الدماميني أنهم يجعلون (إذا) تارة مضافة ،وتارة غير مضافة كما لا يخفى، لكن قال في المغني[7]: إنّ ذلك الاتساع بابه الشعر، كقوله:

ونَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَااسْتَغْنَينا[8].

– والفرق بين (إذا) الشرطية وبين (إذ) و (حيث) أنّ مع (إذا) يحصل الربط بين جملتي الجواب والشرط بكونها شرطًا، كما في (أين ومتى)، أما (إذ) و (حيث) فلولا الإضافة ما حصل بهما ربط. ينظر:حاشية الخضري ١١/٢.

(١) القائلون بأنّ ناصب (إذا) هو جوابها.

(٢) الممتنع التأخير (إذا) الشرطية.

ومراد المؤلّف : إذا قيل: يوم الجمعة آتيك، فـ (يوم الجمعة) ظرف، تُوسّع فيه بالتقديم، حيث لا موجب لتقديمه، بخلاف (إذا) الشرطية. فاقتران الجواب بالفاء أو (إذا) الفجائية لا يمنع عمله في (إذا) الشرطية، لتوسعهم في الظروف التي لا تستحق التصدير والتقديم ، فما ظنك بما يستحقه؟. ينظر: حاشية الخضري ١١/١.

(٣) حواشي ابن هشام على التسهيل، وهي مفقودة. ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي٣٥٣، ٣٦٢.

وجاء في حاشية التصريح على التوضيح للشيخ يس ٤٠/٢ » (قوله لأنّ إذا عند هؤلاء غير مضافة) ظاهره أنهم مصرحون بذلك ،وعبارته في الحواشي: ولزم هؤلاء أن يدّعوا أنّ لا إضافة وأنْ يفرقوا بأنّ إذا ترتبط بكونها شرطًا كما في أين و أنى ، وأما إذ وحيث فلولا الإضافة ماحصل ارتباط، انتهى ومن خطه نقلت «.

(٤) بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر، نحويّ، له من التصانيف: تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب، وشرح التسهيل، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، وشرح البخاري، توفي سنة ٨٣٧هـ وقيل ٨٣٨هـ .

ترجمته في: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٦٦/١.

وقوله في: تحفة الغريب في شرح مغنى اللبيب ٢٠٣/١ – ٢٠٤.

(٥) وهو: أنّ الظروف يُتَوسّع فيها ما لا يُتَوسّع في غيرها.

(٦) من اقتران الجواب بـ (إذا) والفاء.

(٧) مغني اللبيب ٩٨/١، ٣١٧ .

(٨) البيت من الرجز منسوبًا إلى عامر بن الأكوع في (شرح أبيات المغني ٢٥٠/٢)، وإلى عبدالله بن رواحة في (شرح شواهد المغني ٢٨٦/١)، وبلا نسبة في الخزانة ١٣٩/٧ وقبله :

بقي هنا بحث: وهو أنه إذا لم تكن (إذا) مضافة فما المقتض [لبنائها][1]؟، لأنّ تضمّن الشرط عارض كما مرّ[2]، وبناء (إذا) لازم، والافتقار للجملة يتقيد بتقدير كونها مضافاً إليها؛ لأنّ الجمل لا تكون مطلوبة للاسم قبلها إلا وهي صلة أو تابع، ولا سبيل لهما هنا، أو معمولة[٢/ب] وهو متعيّن هنا، وبه يندفع ما قد يقال الافتقار حاصل ولا يتقيّد بالإضافة بدليل الأسماء الموصولة بل حق الإضافة أن تكون مقتضية للإعراب دافعة للبناء؛ لأنها من خصائص الأسماء.

وأجابوا عن المثال المتقدم بأنّ الجواب محذوف ، والمعنى: نويتُ إكرامك غدًا، قاله النيلي[3]، وقال: فأكرمتك عامل في (غد)، و (نويت) عامل في (إذا).

التاسع: أنها لا تَجْزم مع أنّ فيها معنى الشرط ؛ لما بيّنا من مخالفتها للشروط بالتحقّق.

وقد تَجْزم في الشعر[4]، وينبغي القطع بأنها حينئذٍ غير مضافة.

العاشر: أنها قد تأتي للمفاجأة، فتكون ظرف مكان[5]؛ لتضمنه معنى المفاجأة ، أو

إنّ الذين قد بغوا علينا

إذا أرادوا فتنة أبينا

والشاهد فيه: أنّ (عن فضلك) متعلّق بـ (استغنينا)، وعمل ما بعد (ما) فيما قبلها لضرورة الشعر؛ لأنّ (ما) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأنّ لها الصدارة ك (إنْ) النافية.

(١) في المخطوط : لبيانها ، تصحيف ، صوابه ما أثبت .

(٢) في الأمر الخامس .

(٣) سعيد بن عبد العزيز بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم ، النيّلي ، النيّسابوري ، أديب ، ونحوي ، وفقيه ، وشاعر ، وطبيب . ت سنة ٤٢٠هـ . ترجمته في : بغية الوعاة ٥٨٥/١ .

ولم أقف على قوله فيما يديّ من كتب .

(٤) لا يجزم بـ (إذا)الشرطية؛ لأنها مؤقتة،وحروف الجزاء مبهمة، وجُزم بها في الشعر اضطراراً، قال الشاعر:

إذا قصّرتْ أسيافُنا كان وَصْلُها *** خُطانا إلى أعدائنا فنضاربْ

حيث جزم (فنضارب) عطفا على موضع (كان)؛ لأنها في محل جزم على جواب (إذا) التي عملت عمل (إن) ضرورة. ينظر :الكتاب ٦١/٣، والمقتضب ٥٦/٢، ومغني اللبيب ٩٣/٢، والهمع ١٨٠/٣.

وجاز الجزم بها عند ابن مالك في الشعر؛ لأنّ فيها ما في (إن) من ربط جملة بجملة.(شرح التسهيل ٢١١/٢).

ونقل المرادي عن الكوفيين جواز الجزم بـ (إذا) مطلقاً في الشعر وغيره. (الجنى الداني ٣٦٨).

(٥) نسب أبو حيان هذا الرأي لسيبويه، (البحر المحيط ١٢١/٤).

معنى فاء التعقيب، ولهذا يرتبط بها الجواب كما يرتبط بالفاء[1].

وقيل[2]: إنها ظرف زمان.

وقيل[3]: إنها حرف. انظر المغني[4] فقد بسط الكلام على (إذا) الفجائية، وعلى

وزاد المرادي نسبته إلى: المبرد و الفارسي وابن جني. (الجنى الداني ٣٧٤).

وقد تحدث المبرد عن (إذا) الفجائية في موضعين، صرّح في الأول منهما بحرفيتها حيث قال: » ولـ (إذا) موضع آخر وهي التي يقال لها: حرف المفاجأة «. المقتضب ٥٧/٢.

وفي الموضع الثاني ذكر بأنها ظرف من غير أن يخصصها بمكان أو زمان، فقال:

" فأما (إذا) التي تقع للمفاجأة فهي التي تسدّ مسدّ الخبر ،و الاسم بعدها مبتدأ، وذلك قولك: جئتك فإذا زيدٌ ... وتأويل هذا جئت ففاجأني زيد، وهذه تغني عن الفاء وتكون جوابًا للجزاء « المقتضب ١٧٨/٣.

ورفع الشيخ عضيمة ما ظاهره أنه تعارض في قولي المبرد السابقين ، فقال:

" أرى أنْ نحمل ماهنا – أي قول المبرد الأول – على مايوافق ما هناك ، فنحمل لفظة (حرف) على الكلمة لا على الحرف الذي هو قسيم الاسم و الفعل ،وهذا الاستعمال شائع عند سيبويه «. المقتضب ٥٨/٢، هامش (٢).

و (إذا) ظرف مكان عند المبرد في: (الجنى الداني ٣٧٥، وشرح التسهيل ٢١٠/٢، وشرح الكافية ١٠٣/١، ومغني اللبيب ٨٧/١، والفوائد الضيائية ١٣٩/٢، و الهمع ١٨٢/٣).

ونسب الرضي القول بأنّ (إذا) الفجائية ظرف مكان إلى الكوفيين، (شرح الكافية ١١٢/٢).

واختار القول بأنها ظرف مكان: الهروي و ابن عصفور. (الأزهية ٢٠٢، ومغني اللبيب ٨٧/١) وينظر: الهمع ١٨٢/٣.

(١) مراد المؤلف: إذا قيل: نظرت فإذا زيدٌ، فالمعنى فاجأني زيدٌ، فهذا تضمنه معنى المفاجأة، ودخلتْ عليها فاء التعقيب من بين حروف العطف، لأنّ وقوع الثاني بعد الأول في المعنى ، و الفاء للترتيب. ينظر: الأزهية ٢٠٢.

(٢) في الجنى الداني ٣٧٤: » أنها ظرف زمان، وهو مذهب الزجاج و الرياشي، و اختاره ابن طاهر و ابن خروف، وهو ظاهر كلام سيبويه «. وينظر الهمع ١٨٢/٣.

وممن نسبه إلى الزجاج: ابن مالك و الرضي و ابن هشام و الجامي و السيوطي، (شرح التسهيل ٢١٠/٢، وشرح الكافية ١٠٣/١، ومغني اللبيب ٨٧/١، و الفوائد الضيائية ١٣٩/٢).

واختار القول بأنها ظرف زمان الزمخشري. ينظر: (الكشاف ٩٣/٤، والجنى الداني ٣٧٨–٣٧٩، ومغنى اللبيب ٨٧/٢).

وزاد السيوطي على الزمخشري: ابن طاهر و ابن خروف والشلوبين. الهمع ١٨٢/٣.

(٣) نُسب هذا القول إلى الأخفش في (شرح التسهيل ٢١٤/٢ ومغني اللبيب ٨٧/٢).

وفي الجنى الداني ٣٧٥: » أنها حرف ،وهو مذهب الكوفيين وحكي عن الأخفش «.

ونسب الرضي هذا القول إلى ابن بري. (شرح الكافية ١٠٤/١).

واختار القول بحرفيتها: الشلوبين في أحد قوليه، وابن مالك، واستدل ابن مالك على صحته بثمانية أوجه. تنظر في: (شرح التسهيل ٢١٤/٢، والجنى الداني ٣٧٥، والهمع ١٨٢/٣).

(٤) مغني اللبيب ٨٧/٢–٩٢.

بعض وجوه الظرفية[1] المتقدم، لكنه لم يستوف الكلام على الوجوه العشرة. فهذا حكمة كتابتنا هذه الرسالة، وعدم إطالة الكلام بما هو مقرر في المغني، أغنانا الله بفضله ولطف بنا في جميع الأحوال، والحمد لله وحده، وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. انتهى.

وقال مؤلفها العلامة الشيخ عبد الباقي بن يوسف الزُّرقاني هذا من فوائد شيخنا و أستاذنا العلامة المحقّق المدقّق مولانا الشيخ ياسين، أطال الله في عمره، وبقّاه، وبلّغه في الدارين سؤله ومناه، وحفظه، وحرسه، وتولاّه، وفعل كذلك بأولاده وإخوته ومحبّيه آمين.

تمّت و بالخير عمّت على يد كاتبها ومالكها

علي [أبي][2] الليل بن سليمان بن سعد

غفر الله له ولوالديه ولمن دعا

له بالمغفرة آمين يا رب

---

(١) المصدر السابق ٢/٩٣-١٠٠.

(١) في الأصل المخطوط : أبو، خطأ، صوابه ما أُثبت .

فهرس المصادر و المراجع:

١- **ابن هشام الأنصاري آثاره و مذهبه النحوي**، للدكتور: علي فودة نيل، الرياض، طبعة ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

٢- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، لأحمد عبدالغني الدمياطي، الشهير بالبناء، تحقيق الدكتور: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت ،الطبعة الأولى،١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣- **الأزهية في علم الحروف**،لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية،دمشق ،الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٤- **إشارة التعيين في تراجم النحاة و اللغويين**، لعبد الباقي بن عبد المجيد دياب، شركة الطباعة السعودية،الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥- **الأضداد**، لأبي علي بن محمد بن المستنير، قطرب، تحقيق الدكتور: حنا حداد، دار العلوم، الرياض،الطبعة الأولى، ١٤٠٥- ١٩٨٤م.

٦- **الأضداد**، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٧- **إعراب القرآن**، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق الدكتور: زهير غازي زاهد،عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٥-١٩٨٥م.

٨-**الأعلام**، لخير الدين الزركلي،دارالعلم للملايين،بيروت، الطبعة الحادية عشرة، ١٩٩٥م.

٩- **الأمالي الشجرية**، لأبي السعادات هبة الله بن علي العلوي، دار المعرفة ، بيروت.

١٠-**الانتصارلسيبويه على المبرد**، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاّد، تحقيق الدكتور: زهير عبد المحسن سلطان،مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١١-**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

١٢-**الإيضاح في شرح المفصل** لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق الدكتور: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني ، بغداد.

١٣- **البحر المحيط**، لأبي حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، دار الفكر ،الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

١٤- **البرهان في علوم القرآن**، لبدرالدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة،بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩١، ١٩٧٢م.
١٥- **البلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة**، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، تحقيق: محمد المصري، مركز مخطوطات التراث،الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
١٦- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة**، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
١٧- **تاريخ عجائب الآثار في التراجم و الأخبار**،للشيخ عبدالرحمن الجبرتي، دار الجيل، بيروت.
١٨- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء عبد الله بن حسين العكبري، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي حلبي، مصر.
١٩-**التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٢٠- **التصريح بمضمون التوضيح** ، لخالد بن عبد الله الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ ياسين الحمصي، دار الفكر، بيروت.
٢١- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، لمحمد بدر الدين الدماميني، تحقيق الدكتور محمد المفدى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٢٢- **الجنى الداني في حروف المعاني**، تأليف الحسن بن القاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة،بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٢٣- **حاشية الخضري**، على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، للشيخ محمد الخضري،مطبعة مصطفى البابي الحلبي ،مصر، الطبعة الأخيرة،١٣٥٩هـ-١٩٤٠م.
٢٤- **حاشية محمد الأمير على مغني اللبيب**، المكتبة التجارية بمصر، ١٣٧٢هـ.
٢٥- **الحماسة البصرية**، تأليف: صدر الدين علي ابن الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ١٩٨٣م.
٢٦- **خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ -١٩٨١م.
٢٧- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، للمحبي، دار صادر، بيروت.
٢٨- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، لأحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق

الدكتور: أحمد الخراط، دار القلم ،دمشق،الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٢٩- **الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمي السهيلي، تعليق و ضبط طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية.
٣٠- **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، لمحمد بن محمد بن مخلوف، دار الكتاب العربي ، بيروت .
٣١- **شرح أبيات سيبويه** لأبي محمد يوسف أبي سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور: محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٩م.
٣٢- **شرح أبيات المغني**، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح و أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٨م.
٣٣- **شرح التسهيل لابن مالك**، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، و الدكتور: محمد بدوي، هجر للطباعة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠- ١٩٩٠م.
٣٥- **شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري**، تحقيق الدكتور: علي المفضل حمودان،بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
٣٦- **شرح الدماميني"منشور مع حاشية الشمني"** نشر المطبعة البهية بمصر.
٣٧- **شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي**، نشره: أحمد أمين و عبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة و النشر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.
٣٨- **شرح ديوان الحماسة** لأبي زكريا يحيي بن علي التبريزي، عالم الكتب ، بيروت.
٣٩- **شرح شواهد المغني**، لجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد محمود بن التلاميذ، لجنة التراث العربي.
٤٠- **شرح الكافية في النحو**، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترآباذي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الثالثة،١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٤١- **شرح المفصل**، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
٤٢-**شعر هدبة بن الخشرم العذري**، للدكتور يحيى الجبوري، دار القلم،الكويت،الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٤٣- **صحيح البخاري**، ضمن الكتب الستة و شروحها، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل

البخاري، دار سحنون، تونس، الطبعة الثانية.
٤٤- **صحيح مسلم** ، ضمن الكتب الستة و شروحها للإمام مسلم بن الحجاج القشيري، دار سحنون، تونس ، الطبعة الثانية.
٤٥- **طبقات النحويين و اللغويين**، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،القاهرة، الطبعة الثانية.
٤٦- **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب**، لنور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق الدكتور: أسامة الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية، العراق ،١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٤٦- **الكامل في اللغة و الأدب**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى،١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٤٧- **الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لأبي القاسم محمود الزمخشري، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، و علي محمد عوض، مكتبة العبيكان،الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٤٨- **كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون**، لحاجي خليفة، عني بتصحيحه وطبعه شرف الدين يالتقايا، الطبعة الثالثة ،١٣٨٧هـ.
٤٩- **لمع الأدلة في أصول النحو**، للأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية،١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
٥٠- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها**،لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي ناصف، و الدكتور: عبد الحليم نجار، و الدكتور عبد الفتاح شلبي، ، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة،١٣٨٦هـ .
٥١- **مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع**، لابن خالويه، عني بنشره ج.براجشتراس.مكتبة المثنى، القاهرة.
٥٢- **مراتب النحويين**، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية.
٥٣- **مشكل إعراب القرآن** ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق الدكتور: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة ،بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٥٤- **معاني الحروف المنسوب** لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق الدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٥٥- **معاني القرآن و إعرابه**، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن الزجاج، تحقيق الدكتور: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٥٦- **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيي بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٥٧- **معجم المؤلفين**، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٨- **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، جمعه ورتبه يوسف سركيس، مطبعة سركيس، مصر،١٣٤٦هـ-١٩٢٨م.

٥٩- **مغني اللبيب**، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٠- **المقتضب**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق:محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٦١- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري، تحقيق: عبدالمحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٦٢- **هدية العارفين أسماء المؤلفين و آثار المصنفين**، تأليف: إسماعيل باشا البغدادي،المكتبة الإسلامية، الطبعة الثالثة،١٣٨٧هـ.

٦٣- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، للإمام جلال الدين السيوطي، شرح و تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، و الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١ م.

* * *